

قرار رقم (١٥١ / م / ن / ب / ٤)

مجلس النقد والتسليف ،

بناء على أحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم /٢٣/ لعام ٢٠٠٢ ،
وعلى أحكام القانون رقم /٢٨/ تاريخ ٢٠٠١/٤/١٦ ،
وعلى قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٤٤/م/ن/ب/٤) تاريخ ٢٠٠٤/١/٧ ،
وبعد اطلاع مجلس النقد والتسليف على مضمون كتاب بنك سورية والمهجر رقم ٢٠٠٥/٤٢٠/م تاريخ
٢٠٠٥/٦/٢٨ المرفق به قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٥٧/م/ن/ب/٤) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٩ ،
وعلى مذكرته في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١١ ،

يقرر مايلي :

مادة ١ - تأكيداً للقرار رقم (٥٧/م/ن/ب/٤) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٩ ، وحيث أن المصارف الخاصة
المحدثة وفق القانون /٢٨/ لسنة ٢٠٠١ هي مؤسسات مصرفية سورية منشأة على شكل
شركات مساهمة سورية وتخضع لأحكام القوانين السورية بما فيها القانون /٢٣/ لسنة
٢٠٠٢ الذي سوى في أحكامه بين المصارف العامة والمصارف الخاصة والمشاركة
واخضعها لذات اجراءات المراقبة والاشراف .
لذلك فإن الكفالات المصرفية الصادرة عن المصارف الخاصة ، وعن المصارف
المشاركة ، اذا وجدت ، تعتبر مماثلة للكفالات الصادرة عن المصارف العامة ، وتتمتع
بنفس القوة والضمان .

مادة ٢ - يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٠٥/٧/١١

رئيس مجلس النقد و التسليف

الدكتور أديب ميالة

مصدق

رئيس مجلس الوزراء

المهندس محمد ناجي عطري

أمين سر مجلس النقد والتسليف

هناء عودة